«في الاساس، جاءت خطة بيكر من اجل تطوير مشروع شامير ودفعه الى أمام، وبالتالي، تمّ تفصيل خطة بيكر على مقاييس السيد شامير؛ وشامير لا يريد ان يستمر في هذه العملية»[٣١]؛ وجاءت خطة بيكر في محاولة للتقليل من دور م.ت.ف. في عملية التسوية، حيث ان اسرائيل ترفض ان تكون منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً مباشراً، أو غير مباشر، في عملية السلام؛ وأعلنت القيادة الموحّدة للانتفاضة رفض «محاولات تهميش دور م.ت.ف. أو اعطائها دوراً غير مرئي في الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي المطروح، [ويتمسّك] شعبنا بقيادته الوحيدة والشرعية م.ت.ف. وبحقها الكامل في تشكيل، واعلان، الوفد الفلسطيني للحوار، ورفض أي وصاية على حقها هذا، ونؤكد... ان احداً من داخل الوطن المحتل لن يشارك في أي وفد لا تشكّله، ولا تعلنه، م.ت.ف.» (النداء الرقم ٥١). وكانت خطة بيكر طرحت تشكيل وفد فلسطيني للحوار مع اسرائيل حول تطبيق بند الانتخابات في خطة شامير. ولم تحاور الادارة الاميركية م.ت.ف. مباشرة في هذا الشأن، كي لا تثير اسرائيل وارضاء لها، بل قامت بذلك من خلال مصر. ومرة أخرى، أفشلت حكومة اسرائيل خطة بيكر كما أفشلت قبلها خطة شولتس. وانقسمت الحكومة الاسرائيلية على نفسها حول خطة بيكر، ممّا أدّى الى حل الائتلاف بين حزبي العمل والليكود. وأوضحت قيادة الانتفاضة «ان الخلاف بين حزبي العمل والليكود، والذي أدّى الى سقوط حكومة الوحدة الوطنية... ما هو الاّ خلاف في التكتيك... اذ ان جوهر استراتيجية هذين الحزبين قد قامت على استراتيجية اللاءات الثلاث: لا للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ ولا للدولة الفلسطينية المستقلة؛ ولا للمؤتمر الدولي... والقيادة الوطنية الموحّدة تؤكد، مجدداً، ان المقياس الحقيقي لجديّة الحكومات الاسرائيلية يكمن في اعترافها بحقوق شعبنا الوطنية الثابتة والمشروعة، والاعتراف بممثلنا الشرعي والوحيد م.ت.ف.» (النداء الرقم ٥٤).

ورأت القيادة الوطنية للانتفاضة «ان القيادة الاسرائيلية ما زالت تواصل تعنّتها ورفضها للسلام، الذي أصبح هدفاً لكل شعوب ا لارض... تستند في موقفها، هذا، الى دعم الادارة الاميركية اللامحدود، سواء على صعيد تزويد هذه القيادة بأسلحة القتل والدمار، أو على صعيد الدعم السياسي والاقتصادي والاعلامي» (النداء الرقم ٥١).

عدا دعم الولايات المتحدة الاميركية ووقوفها الى جانب خطة اسرائيل للتسوية، وقفت، أيضاً، ضد النشاطات الدبلوماسية الفلسطينية التي سعت منظمة التحرير الفلسطينية، عبرها، الى تكريس وجود دولة فلسطين، كعنوان لوطن محتل في المؤسسات الدولية. فقد وقفت الولايات المتحدة الاميركية معارضة قبول انتساب دولة فلسطين الى أي من مؤسسات الامم المتحدة، وحيث لا توجد امكانية لاستخدام حق «الفيتو»، الذي تتمتّع به اميركا في مجلس الامن الدولي، هدّدت بالتوقف عن دفع حصّتها لتلك المؤسسات، والتي تبلغ ٢٥ بالمئة من موازناتها، وأكرهت م.ت.ف. على قبول تأجيل البحث في طلب عضويتها في تلك المؤسسات، حرصاً منها على استمرار أنشطتها، خاصة ان معظمها ينشط في مجالات ثقافية، وانسانية. كما استخدمت الادارة الاميركية «الفيتو» في مجلس الامن الدولي ضد معظم مشاريع القرارات، انْ لم يكن جميعها، التي كانت تطالب بادانة اسرائيل لانتهاكها حقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة، او تطالب باشراف دولي، أو رقابة دولية، على تطبيق اتفاقية جنيف للعام ١٩٤٩، التي تنظّم علاقات السلطة القائمة بالاحتلال بالسكان الذين وقع عليهم ذلك الاحتلال. وكان أكثرها فجاجة وقوف الولايات المتحدة الاميركية وحيدة ضد مشروع القرار الاخير، الذي وافقت عليه ١٤ دولة عضو في مجلس الامن الدولي، واستخدمت اميركا «الفيتو»، فأسقطته؛ ذلك المشروع الذي قُدّم الى مجلس الامن الدولي بعد المجزرة التي وقعت في ٢٠/٥/١٩٩٠، في